فعالية التنويع الاقتصادي في الحد من التبعية لقطاع المحروقات

–الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة أنموذجا–

The effectiveness of economic diversification in reducing dependence on the fuel sector
- the United Arab Emirates as a model-

د.محمودي مليك*[1]

[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، malik.mahmoudi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/16 تاريخ القبول: 2023/06/06 تاريخ النشر: 2023/06/09

ملخص:

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتبني سياسة التنويع الاقتصادي لتفادي التعرض لمخاطر تقلبات أسعار النفط، حيث تمكنت من تخفيض نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وترسيخ مكانتها الاقتصادية في العالم أجمع؛ فقد أصبحت على قائمة أكثر الاقتصادات الناشئة في العالم؛ وهو ما عكسه التسارع فينسب النمو الذي حققته الدولة على كافة الأصعدة؛ إضافة إلى تعزيز جاذبية الدولة لاستقطاب الاستثمارات من شتى أنحاء العالم؛ من خلال قوانينها التي تتسم بالمرونة –مقارنة بغيرها من دول المنطقة- وتوفيرها بيئة استثمارية تعد الأفضل في المنطقة العربية والخليجية.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، قطاع المحروقات، الناتج المحلي، النمو الاقتصادي.

تصنيفات JEL : A10، E01، E61

Abstract:

The United Arab Emirates adoption of economic diversification in order to avoid exposure to the risks of fluctuations in oil prices, which has been able to reduce the percentage contribution of oil to GDP, and the consolidation of economic position in the world; it has become on the list of the most emerging economies in the world. This is reflected in the acceleration in rates growth achieved by the State at all levels; in addition to enhance the attractiveness of the country to attract investment from around the world; through laws that are flexible

*المؤلف المرسل

–compared to other countries in the region – and provided investment environment, which is the best in the Arab and Gulf region.
Keywords: Economic diversification, fuel sector, gross domestic, economic growth
Jel Classification Codes: A10, E01, E61

1. مقدمة:

تعتبر الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة من البلدان المصدرة للنفط، والتي تعتمد عليه في اقتصادها بشكل كبير، لكن للاعتماد على النفط سلبيات تتمثل بأن النفط مورد ناضب وغير متحدد، وكذلك فإن إيرادات النفط تعتمد على الطلب في أسواق النفط العالمية وتقلبات الأسعار فيها مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في تدفق هذه الإيرادات لينعكس ذلك سلبا على الإنفاق الحكومي الكلي وبالتالي تتأثر الأنشطة الاقتصادية بشكل عام. الأمر الذي يحتم إيجاد مصادر بديلة للدخل للاعتماد عليها مستقبلا عند نفاذ هذا المورد، حيث قامت الإمارات العربية المتحدة بوضع إستراتيجية واضحة للتنويع الاقتصادي لها أهداف محددة، وعملت مباشرة على تنفيذها.

1.1.إشكالية الدراسة:

ما أثر التنويع الاقتصادي على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة؟

2.1.فرضية الدراسة:

كان للتنويع الإقتصادي الأثر الإيجابي على إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة.

3.1.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تجربة الإمارات العربية المتحدة في إنتهاج سياسة التنويع الإقتصادي، حيث تعتبر نموذجا ناجحا يحتذى به لباقي الدول الريعية المصدرة للنفط، خاصة الجزائر.

4.1.منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا هذه، فبحكم طبيعة الدراسة تطلب الموضوع إدراج مجموعة من الإحصائيات كان لابد من تحليلها لتحديد ما يمكن أن تشير إليه، إضافة للإطار النظري المعد من مختلف المراجع والكتب الدوريات والتظاهرات العلمية.

5.1.هيكل الدراسة:

قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

1. الإطار المفاهيمي للتنويع الإقتصادي
2. مقومات نجاح التنويع الاقتصادي ومجالاته في الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة.
3. أثر التنويع الاقتصادي على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة.

2. الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

ازداد النقاش النظري بين الاقتصاديين حدة بعد ملاحظة أن بلدانا تتمتع بميزة نسبية في تصدير المواد الطبيعية، ولكنها تتميز باقتصاد نام وانخفاض مستوى الدخل والنمو الاقتصادي واقتصاد أقل تنوعا، وذلك ما يعرف بمفارقة الوفرة؛ حين تتحول نعمة الموارد إلى لعنة الموارد، لذا من الضروري النظر من خلال عدسة لعنة الموارد لتقريب الرؤية لعلاقة لعنة الموارد بالنمو الاقتصادي في ظل الدراسات التي تؤكد العلاقة العكسية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي.

1.2 ماهية وأهمية التنويع الإقتصادي:

بالرغم من أن التنويع الاقتصادي يحظى باهتمام شديد من قبل صناع القرار إلا أن الآراء حول مفهومه وأحسن المؤشرات لقياسه ما زالت متباينة.

1.1.2.مفهوم التنويع الاقتصادي:

للتنويع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، ويربط البعض التنويع بالإنتاج ومصادر الدخل (تنوع الهيكل الإنتاجي)؛ فتنويع الإنتاج يقصد به: "تحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع، ويكون للقطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعات الحديثة والخدمات الإنتاجية منه أوزانا نسبية متناسبة ومتوازنة" (عبيد الكصب، 2015، صفحة 22)، والبعض الآخر يربطه بهيكل الصادرات السلعية؛ بحيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع لانخفاض مزمن (الخطيب، 2014، صفحة 5).

عموما يرتبط التنويع الاقتصادي بهيكل الاقتصاد القومي الذي يتكون بدوره من هياكل فرعية، هيكل القوى العاملة، هيكل التجارة، هيكل الصادرات، وهيكل الإنتاج، وهذا يقودنا إلى المعنى الواسع للتنويع الاقتصادي الذي يعني أنه: "على البلد أن ينتج للتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات" (سيد شكوري، 2012، صفحة 63). وبذلك يمكن الإشارة إلى أن التكيف الهيكلي هو: "العملية التي تقوم من خلالها الدول النامية بتطبيق سياسات معينة لتعديل هيكلها الاقتصادي" (عبيد الكصب، 2015، صفحة 22).

2.1.2. أهمية التنويع الإقتصادي

2.2 مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي

يمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس الآتية لتقويم سياسات التنوع الاقتصادي وتقدمها: (عبيد الكصب، 2015، صفحة 26)

1.2.2 مؤشرات التنويع الإقتصادي

❖ **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** تدل عليهما النسبة المئوية لقطاع الموارد الطبيعية مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن نمو و/أو تقليص إسهام هذه القطاعات مع الزمن؛

❖ **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي:** في علاقتها بعدم استقرار سعر الموارد ومن المفترض أن يحد التنويع من عدم الاستقرار فيه مع مرور الزمن.

❖ **تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع:** من الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

❖ **نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية إلى مجموع الصادرات:** بصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات من غير الموارد الأولية على ازدياد التنويع الاقتصادي.

❖ **مؤشرات أخرى:** مثل نسبة إيرادات الموارد الطبيعية إلى إجمالي الإيرادات، ونسبة مساهمة القطاع الخاص والعام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وملكية الأصول بين القطاع الخاص والعام، ومقياس تنوع وجهة الصادرات.

2.2.2. قياس درجة التنويع الاقتصادي:

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي ويعبر عن درجة التشابك للمتغير المدروس (الناتج، الصادرات، الواردات، العمالة، ...إلخ).

هناك مقياسين رئيسين يمكنان من قياس درجة التنويع الاقتصادي، المقياس الأول هو مقياس هرفندل- هيرشمان (Herfindal- Hirshman)، والمقياس الثاني هو مقياس فلاديمير كوسوف (Fladimur- Cossouv) (ضيف، 2016، صفحة 3).

❖ **مقياس هرفندل- هيرشمان:** هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنويع لأي متغير من خلال المعادلة الآتية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(xi/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1-\sqrt{1/N}}$$

حيث أن:

H.H: مؤشر هيرفندل- هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل النشاطات مساهمة في تنوع المتغير المدروس بنفس النسبة)، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي تكون فيها المساهمة متمركزة في نشاط واحد فقط.

xi: قيمة المتغير في النشاط i.

x: قيمة المتغير في جميع النشاطات.

N: عدد الأنشطة المكونة للمتغير (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

❖ **مقياس فلاديميركوسوف:** يأخذ هذا المؤشر الصيغة الآتية:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث أن:

αi: الأهمية النسبية لكل نشاط في مجمل قيمة المتغير في فترة الأساس؛

β i: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل قيمة المتغير الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف؛ حيث كلما اقتربت قيمته من الصفر (***Cos=0***) دل على حصول تغيرات هيكلية في المتغير المدروس، وعلى العكس في حال الابتعاد عن قيمة الصفر دل على نقص التغيرات الهيكلية.

3. مقومات نجاح التنويع الإقتصادي ومجالاته في دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة

يتم تبني سياسات تنويع القاعدة الاقتصادية في الدول التي توصف بالاعتماد على مصدر دخل رئيسي، ما يهدد إجراءات التنمية والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. هنا تقوم تلك الدول بتنويع مصادر دخلها، والتي لا ترتبط مباشرة ببعضها بعضا، تعتبر الدول المصدرة للنفط حالة

واضحة للاقتصادات التي تعتمد في معظمها بشكل كبير وقوي على دخل الصادرات النفطية، ما يعرضها لتقلبات الأسعار في السوق، وبالتالي يؤثر هذا على مستويات المعيشة للأفراد (العسومي ، 2018، صفحة 35). شهدت السنوات الأخيرة نجاحات متميزة في تطبيق سياسات تنويع القاعدة الاقتصادية في مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة.

1.3 المقومات الإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة:

1.1.3.خصائص اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة

يتميز اقتصاد الإمارات العربية المتحدة بالخصائص التالية (عميرة ، 2002، صفحة 55):

خلافا لمعظم الاقتصاديات النامية فقد تبنت الإمارات العربية المتحدة منذ نشأت نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق حيث تحدد فيه قوى الطلب والعرض المعطيات الاقتصادية الأساسية والتي تتمثل بالأسعار والاستثمار في القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، والتجارة الخارجية والداخلية بدون أي تدخل بذكر من جانب الحكومة. وبعبارة أخرى، فقد تم تبني سياسة اقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الاستثمار والتجارة في جميع المجالات، ويكون للقطاع الخاص دور الريادة في الاقتصاد الوطني حيث اقتصر دور الحكومة على رسم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعكس الإستراتيجية العامة للاقتصاد الحر مماثلة لباقي الدول النفطية يمتاز اقتصاد الإمارات العربية المتحدة بالاعتماد الكبير على الريع النفطي حيث يشكل النفط ومشتقاته العنصر الرئيسي في إيرادات الدولة اللازمة لتغطية الإنفاق العام، الجاري والإنمائي، المتزايد منذ منتصف السبعينات. الإيرادات النفطية مكنت الدولة من الإنفاق المباشر على تنفيذ المشاريع الإنمائية، الإنتاجية والخدمية، ومشاريع البنية التحتية (الطرق، الموانئ، المطارات، الاتصالات، المستشفيات، المدارس...إلخ)، هذا بالإضافة لإنفاقها الجاري على الرواتب والأجور والمشتريات من السوق المحلي، وتقديم الدعومات والتحويلات بدون مقابل في مختلف المجالات.

تمتاز الإمارات العربية المتحدة بموقعها الجغرافي الذي يمكنها من إيجاد علاقات اقتصادية متميزة مع مختلف الدول الخليجية والعربية والآسيوية المحيطة مما يؤهلها لخدمة أسواق هذه الدول بسرعة وبتكلفة قليلة نسبيا. وطبيعي أن ذلك يساعد في نمو الصادرات الوطنية، الإنتاجية والخدمية، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادي الكلية والقطاعية.

2.1.3. الأهداف الاقتصادية

تتلخص الأهداف الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة بما يلي (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي):

- ❖ وضع إستراتيجية اقتصادية طويلة المدى مبنية على الرؤية الاقتصادية المستقبلية للدولة، بحيث تحدد الأهداف الكلية والقطاعية بشكل واضح.
- ❖ تطوير تكنولوجيا المعلومات واستخداماتها في جميع القطاعات الاقتصادية، خاصة في التعليم والاتصالات والتجارة والقطاع الحكومي بشكل عام.
- ❖ تطوير الإدارة الاقتصادية الوطنية، ورفع مستوى الإنتاجية وتبني أنظمة إدارية مرنة وحديثة تتكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية.
- ❖ تنمية الوعي الصناعي لزيادة استثمارات القطاع الخاص في الصناعات الإنتاجية والخدمية وخفض تكاليف الإنتاج وتعزيز المقدرة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.

3.1.3. تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية

ساعد تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني نتيجة للجهود الحقيقية التي بذلتها الدولة في نمو القطاع الخاص بالدولة وتنوع نشاطاته، كما أسهم المناخ الاقتصادي السائد والذي يعتمد أساسا على سياسة الاقتصاد الحر وانفتاح السوق وتوفر البيئة الاقتصادية الملائمة في توسيع استثمارات القطاع الخاص من خلال حشد رأس المال الخاص ودفعه لتولي الدور المطلوب منه في عملية التنمية.

إن التسهيلات التي تقدمها الإمارات العربية المتحدة من تشريعات تنظيمية وبنية هيكلية تسهل القيام بكافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية، بالإضافة إلى الميزات الأخرى التي يمنحها الاقتصاد الوطني والمتمثلة فيما يلي (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2023):

- ❖ عدم فرض أي نوع من الضرائب على الأرباح أو الدخل؛
- ❖ عدم وجود قيود على التحويلات؛
- ❖ ضآلة نسب الضرائب الجمركية على الواردات؛
- ❖ عدم وجود ضرائب على الصادرات وإعادة التصدير؛
- ❖ وجود نظام مصرفي متكامل وحديث.

2.3 مجالات التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة:

إن الدعوة لتطبيق إستراتيجية لتنويع القاعدة الاقتصادية قد صدرت للمرة الأولى من مركز الإمارات العربية المتحدة للدراسات والبحوث الإستراتيجية (*ecssr*)، في نهاية تسعينات القرن الماضي، وذلك عندما قام المركز بإعداد دراسة علمية شاملة ضمت جوانب عملية ونظرية حول أهمية تبني إستراتيجية لتنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة (تقرير التطورات الإقتصادية والإجتماعية)، انتهت الدراسة بتحديد قطاعات تمثل فرصا مستقبلية للنمو الاقتصادي بجانب قطاع النفط والغاز، تمثلت فيما يلي:

1.2.3. قطاع الصناعة

تُعتبر الصناعة حسب المقاييس الاقتصادية أحد المحاور المؤهلة لتحقيق هدف تنويع مصادر الدخل، للسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة لتنمية وتطوير مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، نظرا لتوفر العديد من المقومات والمعطيات كتوفر رؤوس الأموال والطاقة وبعض المواد الأولية، مما يتيح إمكانية إقامة العديد من الصناعات خاصة تلك التي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي، وذلك من خلال إقامة العديد من الصناعات الكبيرة والصغيرة وفي مختلف الفروع والأنشطة الصناعية، حيث ساهم كل من القطاعين العام والخاص بتنفيذ استثمارات في هذا القطاع بلغت أكثر من 160 مليار درهم خلال الفترة من (2015-2020) (المجلس الوطني للسياحة والآثار للإمارات).

جدول 01: "مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي والاستثمار لعامي 2005 – 2010 "

القيمة: بالمليار درهم

البيان	2015	2020	معدل النمو السنوي %
إجمالي الناتج المحلي (جاري)	2240747	2310673	%3.03
القيمة المضافة للقطاع	116380	134639	%13.56
نسبة المساهمة %	**%5.20**	**%5.82**	
إجمالي التكوين الرأسمالي	307.48	259.33	%-18.57
الاستثمار في القطاع	24.275	31.257	%22.33
نسبة المساهمة %	**%08**	**%12.05**	

المصدر: المركز الوطني للإحصاء –لدولة الإمارات العربية المتحدة.على

الرابط-https://fcsc.gov.ae/ar تاريخ الزيارة 2023/04/05

إن توافر الفرص في قطاع الصناعات التحويلية، والدور المأمول أن تلعبه في تنفيذ سياسة تنويع مصادر الدخل، وتوفر موارد التمويل، من الأمور التي دفعت الجهات المعنية في الدولة إلى تركيز استثماراتها وتوجيهها بصورة أكبر نحو أنشطة هذا القطاع، ونتيجة لهذا ارتفع حجم الإنتاج في هذا القطاع من 390.49 مليار درهم عام 2015 إلى 424.55 مليار درهم عام 2020، كما ارتفعت القيمة المضافة للقطاع من 116.38 مليار درهم عام 2015 إلى 134.64 مليار درهم عام 2020، وبمعدل نمو مستوى بلغ حوالي 13.6 % سنويا.

جاء في دراسة لغرفة تجارة وصناعة دبي (موسوعة الإمارات):

أن قطاع الصناعات التحويلية يعد أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للإمارات على مدى العقد الأخير، وذلك بمساهمة مئوية مستقرة بلغت نحو 11% خلال الفترة 2012 إلى 2020.

توقعت استمرار الإمارات العربية المتحدة في برنامجها للتنويع الاقتصادي، وذلك من خلال ضخ استثمارات كبيرة في قطاع الصناعة، مشيرة إلى قطاعات يحتمل التوسع في الاستثمار فيها وهي بناء السفن، والمنتجات البتروكيمياوية الأساسية، والمنتجات البتروكيماوية المتقدمة، وأجزاء ولوازم المركبات، وتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها.

لفتت الدراسة إلى قطاع الصناعات التحويلية بالإمارات العربية المتحدة هو المحرك الرئيسي للتجارة الخارجية غير النفطية للإمارات، حيث شكلت الصادرات الصناعية في عام 2015 (بما فيها إعادة الصادرات) 53% من إجمالي الصادرات غير النفطية من السلع و22% من إجمالي الصادرات وتشمل الصادرات النفطية، وتعد هذه النسبة مرتفعة نسبيا. وزادت الصادرات الصناعية للإمارات من 8.3 مليار دولار في عام 2015 إلى 59.2 مليار دولار في 2020 مسجلة بذلك معدل نمو سنوي تراكمي قدره نحو 18%، ذهبت في عام 2012 نسبة 77% من صادرات الإمارات العربية المتحدة الصناعية إلى آسيا، 10.4% إلى إفريقيا، 6.4% إلى أوروبا، والبقية إلى الولايات المتحدة واقتصادات ناشئة أخرى. فيما يلي شكل توضيحي لفائض التشغيل الكلي للصناعات التحويلية في الإمارات العربية المتحدة:

على الرغم من التقلبات الدورية لإنتاج قطاع الصناعات التحويلية وتماشيها مع الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلا أن القطاع في الإمارات العربية المتحدة قد حقق عوائد إيجابية مستدامة على الاستثمار خلال وبعد أعوام الأزمة وبحسب

البيانات، فإن فائض التشغيل الكلي للقطاع في الإمارات العربية المتحدة قد ظل يحقق نموا بلغ في المتوسط 8.2% خلال الفترة 2001 إلى 2008 قبل أن ينخفض معدل النمو إلى (-19%) في 2009 وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وفي 2011 بدأ القطاع في تحسين ربحيته بصورة ملحوظة وهو توجه ظل مستداما حتى سنة 2019.

لقد تطور عدد المنشآت الصناعية في الدولة من 31232 منشأة في العام 2015، إلى 26370 منشأة في العام 2019، وبالرغم من إنخفاض عدد المنشآت إلا اننا نلاحظ ارتفاع أعداد العاملين في هذا القطاع من 707 ألف عامل إلى أكثر 752 ألف عامل عام 2019 (الإتحاد). وذلك حسب ما يبينه الجدول التالي:

جدول 02: "توزيع المنشآت الصناعية حسب النشاط للعام 2019"

الصناعة	عدد المنشآت	عدد العاملين
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	2 491	84 871
صناعة المنسوجات والملابس	9 824	95 407
صناعة الخشب والأثاث	2 212	60 036
صناعة الورق والطباعة	1 085	35 141
صناعة الكيماويات والمنتجات الكيميائية	481	31 973
المنتجات المعدنية والآلات	7 027	315 408
صناعات تحويلية آخرى	2 686	81 874
إصلاح وتركيب الآلات والمعدات	1 659	47 335
المجموع	**26370**	**752 046**

المصدر: المركز الوطني للإحصاء –لدولة الإمارات العربية المتحدة. على الرابط

https://fcsc.gov.ae/ar- تاريخ الزيارة 2023/04/05

نظرا للطبيعة التي يتصف بها قطاع الصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة، من قلة مشاركة العمالة المواطنة، فقد تم التركيز على الصناعات كثيفة رأس المال ذات التكنولوجيا المتقدمة، لتلاؤمها مع الأوضاع القائمة في الدولة، سواء من ناحية التمويل أو القوى العاملة أو المواد الأولية المتاحة. تقديرا لهذه الاعتبارات ونتيجة للدراسات تم التركيز على الصناعات ذات الحجم الإنتاجي الكبير، وتعتبر صناعة الغاز المسيل وصناعة تكرير النفط الخام وصناعة الألمونيوم وصناعة الإسمنت من أكثر المجالات التي تم التركيز عليها.

تؤكد إستراتيجية الحكومة الاتحادية بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة على دور تلك المشروعات في التنمية الصناعية نظرا للخصوصيات التي تتصف بها مثل صغر الحجم، ومحدودية رأس المال المستثمر، وكونها غالبا لا تتطلب تكنولوجيا معقدة إضافة إلى مرونتها العالية وسهولة إدارتها واتخاذ القرار فيها. إن دعم ورعاية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يساهم في تقوية علاقات التشابك بين الأنشطة الاقتصادية، ويؤدي إلى تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق إستراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية، ونشر استخدام التقنية الحديثة، حيث أن استخدام الآلات والمعدات ذات التقنية الحديثة في الوقت الراهن لم يعد قاصرا على الصناعات الكبيرة، بل أصبح ممكنا أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة (يومية البيان الإقتصادي).

2.2.3. الطاقة المتجددة

اتجهت الدولة لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة ولمواكبة خططها المستقبلية في التنمية إلى استكشاف وتطوير مصادر تقنية جديدة للطاقة تشمل الطاقة الشمسية والنووية السليمة، فأسست في العام 2008 شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل "مصدر"، ثم خطت خطوة كبيرة على المستوى العالمي عندما اتخذت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "أرينا" إمارة أبو ظبي مقرا لها عام 2009. (زواويد و بونقاب، 2019، صفحة 217)

لقد اعتبرت الطاقة المتجددة مصدر الطاقة الأساسية للمستقبل، وتهدف وكالة الطاقة المتجددة إلى جعل الطاقة المتجددة تشكل 7% من إجمالي مصادر الطاقة بحلول العام 2020، على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة دولة منتجة ومصدرة للنفط، فإنها بحاجة حقيقية إلى تنويع مصادر الطاقة لديها، والاعتماد على طاقة رخيصة تسهم في إنتاج الكهرباء وتحلية المياه، ولقد أثبتت الدراسات أن التقنية النووية أصبحت تقوم بدور رئيسي في إنتاج الطاقة في العالم.

أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2008 برنامجها النووي للأغراض السلمية، وأنشأت مؤسسة الإمارات العربية المتحدة للطاقة النووية، وأطلقت برنامجا مدنيا للطاقة النووية بمنح عقد بقيمة 40 مليار دولار لمجموعة كورية لبناء أربعة مفاعلات نووية وتشغيلها بصورة مشتركة لمدة 60 عاما، ومن المقرر اكتمال كل المفاعلات الأربعة في العام 2020، وتشير الدراسات أن المحطات النووية الأربع ستوفر نحو 25% من احتياجات الإمارات العربية المتحدة من الطاقة الكهربائية.

لم تكن استدامة مصادر الطاقة المتجددة ونظافتها هي فقط الدافع الذي جعل الدولة تولي لهذا القطاع أهمية خاصة كبديل لمصادر الطاقة التقليدية بل لأن مصادر الطاقة المتجددة تمتلك ميزة إضافية تتمثل في انخفاض التكلفة مقارنة بمصادر الطاقة التقليدية. بوجه عام تستهدف استراتيجية الإمارات العربية المتحدة للطاقة 2050 مزيجاً من الطاقة المتجددة والنووية والأحفورية النظيفة لضمان تحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والأهداف البيئية؛ ويتضمن خليط الطاقة حسب الاستراتيجية كل من الفحم النظيف والغاز والطاقة النووية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الحيوي على الشكل التالي: 44% من الطاقة النظيفة، 38% من الغاز، 12% من الفحم النظيف و 06 % من الطاقة النووية، وسوف تستثمر الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة لهذا الغرض 600 مليار درهم حتى عام 2050 لضمان تلبية الطلب على الطاقة، واستدامة النمو في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة.

3.2.3. قطاع السياحة

تبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة مركزا متقدما، ليس في السياحة الإقليمية فحسب، وإنما في خارطة السياحة العالمية أيضا؛ إذ احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة 25 عالميا من بين 117 دولة شملها التقرير الأخير لتنافسية السفر والسياحة لعام 2021 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

على خلاف كثير من البلدان، فإن نمو القطاع السياحي المحلي اعتمد بصورة أساسية على الاستثمارات المحلية؛ حيث تم توظيف استثمارات هائلة في البنية التحتية للسياحة، من قبل القطاعين العام والخاص على حد سواء، وقد أتاحت تلك الاستثمارات إقامة مرافق مهمة لم يكن بالإمكان أن يتطور القطاع السياحي من دونها وضمن هذا السياق، استثمرت الدولة نحو 100 مليار درهم في إقامة مطاراتها وتطويرها في السنوات الخمس الأخيرة وحدها، بحيث أصبح مطار أبو ظبي قادرا على استيعاب 20 مليون مسافر، فيما يستوعب مطار دبي 60 مليون مسافر، وبلغت 90 مليون بعد افتتاح المبنى الجديد ؛ إضافة إلى مطارات الشارقة ورأس الخيمة والعين والفجيرة. ما أعطى دفعة كبيرة للقطاع السياحي، حيث بلغت مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 15.4٪، فيما بلغت عائداته قرابة 180.4 مليار درهم في عام 2019، فقد سجلت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الماضية تنامياً، وبلغ إجمالي إنفاق السياح القادمين من الخارج في عام 2019 ما قيمته 143.1 مليار درهم، وقد سجلت أعداد

الفنادق الجديدة خلال العقد الحالي تنامياً في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث وصل عدد الفنادق في الإمارات العربية المتحدة إلى 1144 فندقاً في عام 2021، فيما بلغت السعة الفندقية في الدولة 193 ألف غرفة فندقية (العسومي ، 2018، صفحة 55).

من أهم مميزات قطاع السياحة في الإمارات العربية المتحدة نجد ما يلي:

❖ يساهم قطاع السياحة في تنويع مصادر الدخل ويوفر فرص عمل باعتباره قطاعا يتصف بكثافة العمل. إذ يعد قطاع السياحة من أكثر القطاعات الاقتصادية تشابكا مع القطاعات الأخرى، لذا فإن ازدهاره ينعكس على مستويات أداء تلك القطاعات، ومن ثم الاقتصاد ككل، فبجانب الأنشطة الرئيسية كالفنادق والمطاعم، فإن هناك قطاعات أخرى مرتبطة به مثل قطاع النقل والاتصالات، وقطاع المؤسسات المالية، وقطاع التجارة، والأنشطة الثقافية والترفيهية والصناعات اليدوية، وخدمات النظافة وحماية البيئة.

❖ ساهمت الطفرة العقارية وما رافقها من تطور كبير في البنية التحتية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الماضية بتحويلها على مقصد سياحي؛ يتدفق عليه الزوار من أنحاء العالم؛ لترتفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي من نحو 3% منتصف التسعينات إلى أكثر من 15.5% نهاية عام 2019، وتزامن هذا التسارع في ارتفاع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي مع تزايد الاستثمارات في القطاع، سواء كانت حكومية تتمثل في توسيع المطارات، وزيادة طاقتها الاستيعابية، فضلا عن إنشاء مطارات ومرافئ في العديد من إمارات الدولة، أو تطوير النقل الجوي والبحري والبري؛ حيث تجاوزت الاستثمارات في البنية التحتية للقطاع السياحي في الدولة 47 مليار درهم سنويا (المركز الوطني للإحصاء لدولة الإمارات).

❖ وفي تصريح لمدير عام المجلس الوطني للسياحة: إن قطاع السياحة والسفر شهد تطورات كبيرة، حيث حلت الإمارات العربية المتحدة بالمركز الأول عالميا في تنافسية قطاع السياحة والسفر ضمن ستة مؤشرات شملها تقرير منتدى الاقتصاد العالمي أبرزها استدامة التنمية في قطاع السياحة والسفر وفعالية الترويج السياحي والأمن والاستقرار وتطور البنية التحتية. وأضاف أن دولة الإمارات العربية المتحدة جاءت في المرتبة التاسعة في حجم الاستثمار السياحي على مؤشر مجلس السياحة والسفر العالمي الذي يصنف 181 دولة في العالم، حيث قدر حجم استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا القطاع بنحو 92.9 مليار درهم في عام 2013،

مقارنة بـ 84.3 مليار درهم في عام 2012، ليرتفع حجم الاستثمارات إلى 137.9 مليار درهم في عام 2022 (يومية الوطن).

4.2.3. قطاع التجارة (المعلا، صفحة 10):

قفزت تجارة دولة الإمارات العربية المتحدة بمعدلات كبيرة خلال السنوات الماضية بدعم من حركة الاستثمارات النشطة، وتحولت الدولة إلى مركز إقليمي؛ لإعادة التصدير إلى دول المنطقة؛ حيث وصل حجم التجارة غير النفطية للإمارات إلى أكثر من 415.1 مليار درهم في نهاية عام 2019، مقابل 13 مليار درهم عند قيام الاتحاد، لتحتل مركزا متقدما على قائمة الدول المصدرة في العالم؛ لوصول إجمالي صادراتها إلى حوالي 1160.2 مليار درهم، توزعت على أكثر من 198 سوقا حول العالم.

التجارة الإلكترونية: أنشئت إدارة التجارة الإلكترونية عام 2006، بموجب القانون الاتحادي رقم 01، وكان هدفها إصدار التراخيص وتصديقها وفقا لأحكام القانون، فضلا عن متابعة المزودين لهذه الخدمات، والرقابة عليهم، إلى جانب الإشراف على المبادرات الحكومية الخاصة، من خلال منظومة عمل متكاملة توفر أفضل الممارسات، وتضمن أعلى معايير الجودة في الخدمات المقدمة من قبل الشركات والمؤسسات العاملة في هذا المجال لخدمة العملاء.

عملت الإدارة منذ إنشائها على صياغة العديد من الأنظمة والتشريعات، ومنها القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 والخاص بالمعاملات، والتجارة الإلكترونية، ويوفر هذا القانون الحماية للمتعاملين إلكترونيا، ويحدد التزاماتهم بشكل يسهل المعاملات والمراسلات الإلكترونية، ويزيل العوائق، ويعزز التطور القانوني لتطبيقها.

ازدهرت التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وذلك في إطار الإستراتيجية التي تتبعها الدولة، وترمي إلى تسهيل حركة التبادل التجاري وتسريعه. وقد قامت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بتأسيس إدارة متخصصة تنظم هذه الصناعة الناشئة، وتنفذ القوانين والتشريعات الخاصة بها، وتنجز المعاملات بسرعة ودقة، بشكل يضمن فعالية الأعمال، ويحقق مزيدا من النمو لهذه الصناعة.

5.2.3. الإبداع والابتكار (رأس المال المعرفي)

عملت الإمارات العربية المتحدة على تشجيع عنصري الإبداع والمعرفة في تطوير اقتصادها حيث تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منافسة الدول الرائدة في العالم على

أساس رأسمالها المعرفي بدلا من الاعتماد الكلي على ثرواتها الطبيعية لتعزيز تطورها الاجتماعي ونجاحها الاقتصادي. وقد أدركت الدولة ضرورة التنافس على أسس معرفية من أجل الحفاظ على زخم نموها وازدهارها على المدى الطويل، ويظهر ذلك جليا في رؤية 2021؛ التي ركزت بشكل أساسي على تعزيز الشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص والأفراد كعامل أساسي في سبيل تحقيق رؤية الدولة الوطنية، المتمثلة في بناء اقتصاد منافس قائم على المعرفة (مرزوق و حمزة ، 2014، صفحة 220).

ترجمت جهود الدولة إلى واقع من خلال تحقيقها لعدد من المراتب المتقدمة في عدد مختلف من التقارير العالمية منها: المرتبة 32 عالميا والأولى عربيا تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، والمرتبة 21 عالميا والأولى عربيا في المؤشر الدولي لحقوق الملكية الفكرية، والمرتبة 15 عالميا والأولى عربيا في تقرير جودة الحياة الصادر عن وحدة الدراسات في مجلة "ايكونوميست"، وأخيرا الثالثة عالميا والأولى عربيا في محور التجارة عبر الحدود في تقرير البنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، والمرتبة 25 عالميا والأولى عربيا ضمن مرحلة "الاقتصادات القائمة على الإبداع والابتكار"، والتي تعتبر أكثر مراحل تطور الاقتصادات العالمية وذلك وفق تقريب التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي.

يتم قياس التنافسية في التقرير السنوي من خلال ثلاث محاور أساسية متضمنة 12 مؤشرا فرعيا، وتصنّف الدول ضمن مراحل مختلفة من التطور الاقتصادي هي: مرحلة المتطلبات الأساسية، المرحلة الانتقالية الأولى، مرحلة عوامل تعزيز الفعالية، المرحلة الانتقالية الثانية، مرحلة عوامل تعزيز الإبداع والابتكار.

تعتبر المرحلة الخامسة (مرحلة عوامل تعزيز الإبداع والابتكار) هي الأكثر تطورا وقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مرحلة الاقتصادات المعتمدة على الإبداع والابتكار منذ عام 2006، وتفوقت الإمارات العربية المتحدة في مجال اعتماد اقتصادها على الإبداع والابتكار على دول رائدة مثل نيوزلندا، أستراليا، إيطاليا وإسبانيا.

4. أثر التنويع الاقتصادي على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة

تشير الإحصاءات إلى انخفاض مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ ليصل إلى نحو 30% نهاية عام 2010م مقارنة بنحو 70% عند الإعلان عن قيام الاتحاد بين إمارات الدولة، وذلك بفضل انتهاج إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

1.4. الأداء الاقتصادي

تمكن اقتصاد الإمارات العربية المتحدة من تحقيق نتائج جيدة، نذكرها فيما يلي (المعلا، صفحة 15): ويعد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة حاليا ثاني أكبر اقتصاد عربي بعد السعودية، ويعتبر واحدا من أسرع الاقتصاديات الناشئة على مستوى العالم؛ حيث تشير الإحصائيات إلى ارتفاع الناتج المحلي للإمارات من 6.5 مليار درهم منذ الإعلان عن الاتحاد، ليصل إلى 1.52 تريليون درهم نهاية عام 2020.

حققت الدولة طفرة اقتصادية كبيرة تجاوزت 9%؛ ليرتفع بذلك إجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي من 100 ألف درهم سنويا، خلال عام 1975 إلى 142 ألف درهم خلال عام 2020. بفضل الاعتماد على إستراتيجية تنويع مصادر الدخل القومي من كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل: التجارة والسياحة، إلى جانب الصناعة والخدمات، وغيرها من القطاعات.

التطور الكبير في البنية التحتية وفر أرضا خصبة لنمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، وحول دولة الإمارات العربية المتحدة إلى دولة متنوعة في مصادر ناتجها المحلي.

وفق أرقام المركز الوطني للإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد شكل قطاع المشروعات غير المالية نسبة 82% من إجمالي الناتج المحلي منها النفط الخام والغاز الطبيعي 17.33%، تبعها قطاع الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح (13.68%)، الصناعات التحويلية (10.29%)، التشييد والبناء (9.78%)، الأنشطة المالية والتأمين (8.40%) وخدمات الأعمال (10%)، وبذلك بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية، ما يفوق نسبته 80% في عام 2020، بينما لا زال ما يقارب 20% يأتي من القطاع النفطي، وفق ما بينه الشكل التالي:

شكل 01: "توزيع القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات لسنة 2020"

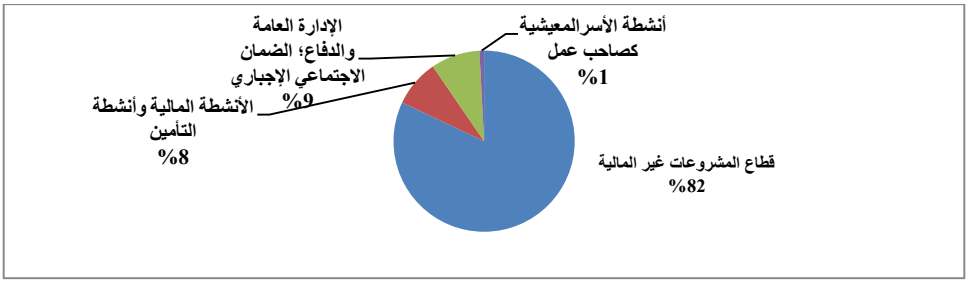

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات من المركز الوطني للإحصاء –لدولة الإمارات العربية المتحدة.

حسب بيانات مصرف الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة المركزي تتصدر السلع المعاد تصديرها مشهد التجارة الخارجية للدولة وذلك بنسبة (46%) من إجمالي الصادرات لتليها الصادرات البترولية (36%) ومن بعدها الصادرات غير البترولية (18%)، وهذا ما يدل على أن سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة ترمي إلى التخلص من التبعية للقطاع النفطي بالتركيز على قطاع التجارة بالدرجة الاولى، والشكل الموالي يوضح تركيبة الصادرات الإمارتية سنة 2019.

شكل 02: "تركيبة الصادرات الإمارات العربية المتحدة لسنة 2019"

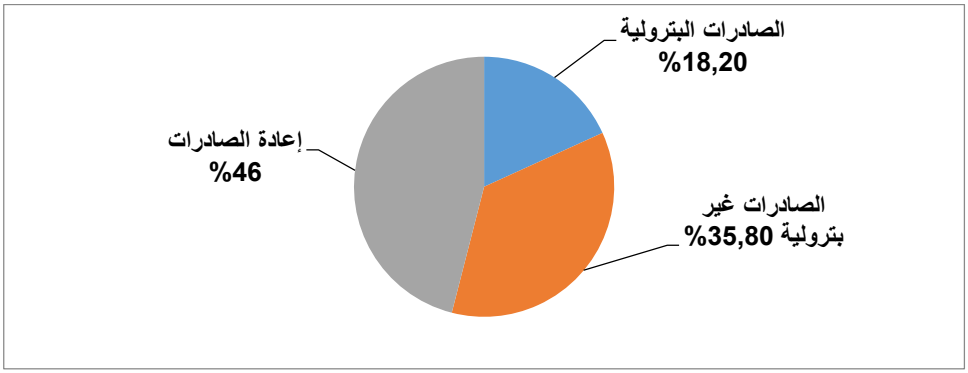

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقرير السنوي للمصرف الإمارات العربية المتحدة المتحدة المركزي حول ميزان المدفوعات

ثانيا: التنويع في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة احتوى آثار تقلبات أسعار النفط

إن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة يعد الأكثر قدرة على امتصاص الهزات المالية والاقتصادية الخارجية، بفضل جهود التنويع وما تمتع به الدولة من استقرار سياسي وبنية تحتية ممتازة ونظام مصرفي عالي الشفافية ومعزز تشريعيا.

إن التراجع في أسعار النفط الذي شهدته الأسواق العالمية في فترة من الفترات أظهر مدى نجاعة إستراتيجية التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة، حيث أن الإمارات العربية المتحدة هي الأقل تأثرا بتداعيات تراجع أسعار النفط مقارنة بالاقتصاديات النفطية الأخرى في المنطقة، بفضل التنوع النسبي في الاقتصاد والمستوى المنخفض لمتوسط سعر النفط المحدد في الموازنة، الذي يتراوح بين 69 و67 دولارا للبرميل (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي).

نلاحظ من الشكل أدناه ان الاقتصاد الإمارات العربية المتحدة قد حقق نموا بنسبة 3.9% سنة 2021 مدعوما بقوة نمو القطاع غير النفطي مقابل تباطؤ نمو القطاع النفطي وذلك وفق ما يبينه الشكل التالي:

شكل 4: "معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة"

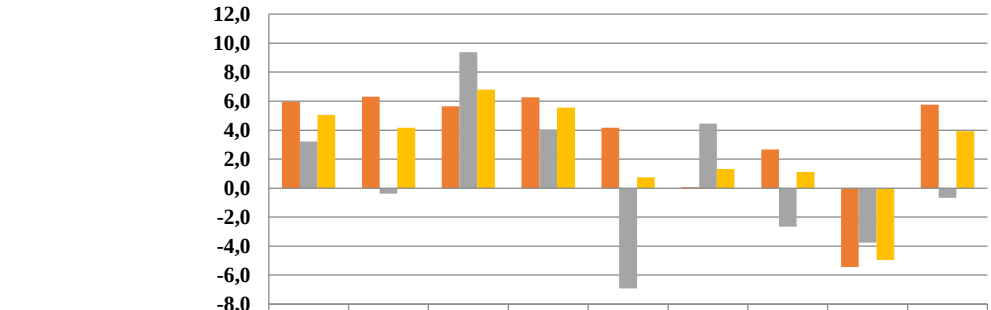

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	5,9	6,3	5,6	6,3	4,2	0,1	2,7	-5,4	5,8
الناتج المحلي الإجمالي النفطي	3,2	-0,4	9,4	4,0	-6,9	4,5	-2,6	-3,8	-0,7
الناتج المحلي الاجمالي	5,1	4,2	6,8	5,6	0,7	1,3	1,1	-5,0	3,9

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات من المركز الوطني للإحصاء –لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي النفطي تراجعا على المديين القصير والمتوسط وذلك منذ سنة 2016 حيث حقق نسبة 4 % متأثرا بتراجع أداء أسواق النفط العالمية انذاك؛ ليتعافى لاحقا بصورة طفيفة في العام 2018. أما القطاع غير النفطي فمن المتوقع فقد شهد نموا قويا عند 5% إلى 6% خلال الفترة من 2012-2021. ومن المتوقع أن يستمر هذا القطاع في النمو مدعوما بقوة قطاع السياحة وقطاع العقار والبناء والتشييد وقطاع الصناعات التحويلية بصورة أقل.

كما نجحت الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة في استغلال فوائضها النفطية في بناء اقتصاد قوي قادر على مواجهة أي أزمة طارئة، ما يجعلها تتمتع بتصنيفات عالية في تقارير وكالات التصنيف العالمية التي أكدت مؤخرا أن الإمارات العربية المتحدة بفضل تنوع اقتصادها لن تتأثر كثيرا بتراجع أسعار النفط. وهو ما يظهره تقرير أعده بنك اتش اس بي سي *HSBC* جاء فيه:

❖ أنه بالرغم من انخفاض أسعار البترول، ومحدودية آفاق نمو القطاع النفطي في المستقبل المنظور، فإن النظرة المستقبلية للإمارات مشجعة، في ظل حصادها لثمار تنوعها الاقتصادي، وخطط تطوير اقتصاد معرفي عالي المهارة.

❖ توقع التقرير نموا قويا نسبيا للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 3.5% سنويا في العقد المؤدي إلى العام 2030.

❖ كما توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بوتيرة معقولة خلال السنوات القليلة القادمة، في ضوء استفادة الإمارات العربية المتحدة من العودة التدفق التجاري العالمي في السنوات بعد جائحة كوفيد 19.

كما ورد في التقرير أن الإمارات العربية المتحدة أبلت بلاء حسنا في الأداء من حيث الإصلاحات التجارية في السنوات الأخيرة، والتي ساهمت في تعزيز دورها كوجهة تجارية إقليمية، وأضاف التقرير أن موقع الإمارات العربية المتحدة الجغرافي الإستراتيجي بين الشرق والغرب، جعل منها أيضا في موقع حسن للاستفادة من التقدم المستقبلي في الانفتاح التجاري من بين اقتصادات أخرى.

5.الخاتمة:

إن عملية التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر ناجحة بكل المقاييس، حيث اتخذت منذ عام 1971 سياسة واضحة تقوم على تنوع الدخل والابتعاد تدريجيا عن النفط الذي كان يشكل 90% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1971، ولقد استطاعت تخفيض تلك النسبة بحيث لم تتجاوز عام 2013 حاجز 30%.

1.5.نتائج الدراسة:

مما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية:

❖ تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من تطوير قطاعات اقتصادية مهمة مثل السياحة، الخدمات، وبعض الصناعات الحديثة، وقد نتج عن تلك السياسة انخفاض الاعتماد على عوائد إنتاج وتصدير النفط.

❖ نجحت الإمارات العربية المتحدة في إيجاد بيئة استثمارية ناجحة وفعالة استطاعت جذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية التي قامت بتأسيس كيانات تجارية محلية ذات صبغة إقليمية وعالمية، وقامت بإدارة أنشطتها في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، انطلاقا من دولة الإمارات

العربية المتحدة العربية المتحدة. وقد تنوعت تلك الأنشطة الاقتصادية لتضم بجانب الخدمات المالية أنشطة إستراتيجية، مثل إعادة التصدير والاتصالات والشحن والخدمات.

❖ نجحت الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير في تسهيل الحركة التجارية، من خلال بناء وتطوير شبكة الطرق الحديثة والمطارات والموانئ والبنية التحتية المتقدمة في الاتصالات وتقنية المعلومات.

❖ تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من الصعود إلى مراتب متقدمة في العديد من تقارير التنافسية العالمية، وتبوءها المرتبة 12 في تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ما يعكس متانة اقتصاد الإمارات العربية المتحدة الذي يعد الأكثر تنوعا بين الاقتصادات النفطية في المنطقة.

❖ هناك فرصة أوسع لفتح المجال للقطاع الخاص للعب دور أكبر في التنويع، خاصة في ظل الجاذبية العالمية للإمارات للأعمال من مختلف أنحاء العالم، فكلما زادت مساهمة القطاعات غير النفطية في ناتج الإمارات العربية المتحدة على حساب الإيرادات النفطية كلما زادت القدرات التنافسية الاقتصادية للإمارات.

وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن القول ان سياسة التنويع الإقتصادي التي إنتهجتها دولة الإمارات العربية المتحدة كان لها الأثر الإيجابي على إقتصادها من حيث تسريع وتيرة التنمية من ناحية وإمتصاص صدمات السوق النفطية بسهولة من جهة أخرى.

2.5.التوصيات :من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن إدراج جملة من التةصيات نوجزها فيما يلي:

❖ العمل على تطوير قطاع السياحة في الدول النفطية والتي تعتبر من أهم القطاعات المساهمة في النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات؛

❖ ضرورة الإهتمام بالقطاع الصناعي خاصة الصناعات التحويلية والعمل على رفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛

❖ الإهتمام بالرأس المال البشري والعمل على تطويره وتحفيزه على الإبداع والإبتكار؛

❖ الإهتمام بالبنية التحتية لتسهيل الإستثمارات والتجارة المحلية والدولية.

6.قائمة المراجع

- يومية الإتحاد، (s.d.). Récupéré sur http://www.argaam.com/article/articledetail/46765 .
- الخطيب ,م . .16-17 ,فيفري-2014 .*التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي* .مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول حول التنويع الإقتصادي لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ,السعودية ,جامعة الملك سعود.
- العسومي ,م .ع .(2018) .صناعة السياحة في الإمارات :مؤشرات النمو وآفاق المستقبل .مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- المجلس الوطني للسياحة والآثار للإمارات.http://uaetourism.ae/ar/ Récupéré sur .(s.d.) .
- المركز الوطني للإحصاء لدولة الإمارات www.fcsa.gov.ae Récupéré sur .(s.d.) .
- المعلا ,م .ب .(s.d.) .*التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات -2005 (2020).* وزارة التخطيط.
- تقرير التطورات الإقتصادية والإجتماعية www.economy.gov.ae Récupéré sur .(s.d.) .,
- زواويد ,ل & .,بونقاب ,م .(2019) .عرض التجربة الإماراتية في مجال تطوير الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة .*مجلة أفاق علوم الإدارة والإقتصاد*.227-207 ,(01)*03* ,
- سيد شكوري ,م .(2012) .وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري .أطروحة ذكتوراه تخصص علوم إقتصادية ,كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير :جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- ضيف ,أ .(2016) .واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ودور القطاع الخاص في التنمية، في الجزائر .*مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول :التنمية البديلة لقطاع المحروقات* .كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية :جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.
- عبيد الكصب ,ن .م .(2015) .*التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية –المرض الهولندي، ولعنة الموارد، وعدم اليقين* .(الطبعة الأولى)، مصر :المكتب الجامعي الحديث.
- عميرة ,م .س .(2002) .اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة .*مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية*.
- مرزوق ,ع .ل & .,حمزة ,ع .م .(2014) .التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق .*مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية*.25-01 ,(31)*08* ,
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية http://www.ecssr.ac.ae Récupéré sur .(2023, 04 05) .
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي www.centralbank.ae Récupéré sur .(s.d.) .
- موسوعة الإمارات wwww.uaepedia.ae ،. Récupéré sur .(s.d.)
- يومية البيان الإقتصادي-http://www.albayan.ae/economy/local-market/2015 Récupéré sur .(s.d.) . 06-21-1.2400145
- يومية الوطن http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=430056 Récupéré sur .(s.d.) .